بعد بيانات ضعيفة لنشاط المصانع في أميركا

النفط يهبط 2 % بفعل مخاوف بشأن الطلب العالمي

أغلقت أسعار النفط منخفضة حوالي 2 بالمئة ، منهية الأسبوع على خسارة بحوالي 3 في المئة متأثرة بمخاوف بشأن نمو الطلب العالمي، بعد بيانات ضعيفة لنشاط المصانع في أمريكا، ألقت بظلالها على تخفيضات في الإمدادات تقودها منظمة أوبك وعقوبات أمريكية على فنزويلا وإيران.

وبعد أن صعدت في التعاملات المبكرة إلى أعلى مستوى في أكثر من ثلاثة أشهر، تحولت عقود الخام الأمريكي إلى هبوط حاد بفعل المخاوف بشأن الطلب. وهبط مؤشر معهد إدارة التوريدات لنشاط قطاع الصناعات التحويلية في أمريكا في فبراير إلى أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2016، وجاء دون التوقعات.

وأنهت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط جلسة التداول منخفضة 1.42 دولار، أو 2.5 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 55.80 دولار للبرميل بعد أن سجلت أعلى مستوى منذ منتصف نوفمبر عند 57.88 دولار.

وتراجعت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت 1.24 دولار، أو 1.9 بالمئة، لتسجل عند التسوية 65.07 دولار للبرميل بعد أن كانت وصلت عند أعلى مستوى لها في الجلسة إلى 67.14 دولار.

وعلى الرغم من تسجيلهما أعلى مستوياتهما منذ منتصف نوفمبر ، تنهي عقود برنت الأسبوع على خسارة قدرها 3.3 بالمئة في حين هبطت عقود الخام الأمريكي 2.7 بالمئة.

لاجارد: «بريكست» غير منظم ستكون له «تداعيات كبيرة»

كريستين لاجارد

قالت كريستين لاجارد المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي إن خروجا غير منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون له "تداعيات كبيرة" ويمثل أكبر خطر في الأجل القصير على الاقتصاد البريطاني.

وفي كلمة ألقتها في مجلس الدولة بالبرتغال ، قالت لاجارد "كل النتائج المرجحة لخروج غير منظم ستتضمن تكاليف صافية لاقتصاد المملكة المتحدة. لكن كلما كانت المعوقات التي تظهر في العلاقة الجديدة مع أوروبا أعلى، كلما ارتفعت التكلفة".

ودعيت لاجارد للمشاركة في اجتماع لمجلس الدولة، وهو أعلى هيئة تقدم المشورة للرئيس البرتغالي، لمناقشة مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقبل أسابيع قليلة من الموعد المزمع لرحيل بريطانيا عن الاتحاد في نهاية مارس ، ما زالت حكومة رئيسة الوزراء تيريزا ماي تسعى إلى إدخال تغييرات على اتفاقها للخروج من الاتحاد الأوروبي من أجل الفوز بمساندة من البرلمان.

وقالت لاجارد إن "الخطر الأكثر أهمية في الأجل القصير على اقتصاد المملكة المتحدة" هو مغادرة الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق وبدون إطار عمل للعلاقة المستقبلية مع أوروبا.

وأضافت أن الآخرين في أوروبا سيتأثرون "بدرجات متفاوتة" بانفصال بريطانيا.

وقالت "ايرلندا، بالطبع، ودول أخرى مثل هولندا، لها علاقة وثيقة بالمملكة المتحدة".

وأضافت أن البرتغال، التي تمثل بريطانيا أكبر سوق سياحي لها، ستتضرر أيضا إذا كان خروج بريطانيا غير منظم.

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، كررت لاجارد بيانات سابقة بأن النمو يتباطأ بخطى أسرع من المتوقع.

وأضافت قائلة "نحن لسنا في بداية ركود، لكن المخاطر النزولية تزايدت بشكل واضح" مشيرة إلى تصاعد التوترات التجارية ومستويات مرتفعة للديون العالمية وتباطؤ النمو في الصين. وقالت لاجارد إن انتقالا للاقتصاد الصيني إلى نمو أكثر استدامة هو شي إيجابي، لكن يوجد خطر بأن التباطؤ يسير بخطى "أسرع من المتوقع".

في بداية قوية لشهر مارس

الأسهم الأوروبية ترتفع لأعلى مستوى خلال 5 أشهر

صعدت الأسهم الأوروبية إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر لتبدأ الشهر على أسس قوية، بدعم من تقارير إيجابية من بضع شركات غذت شهية المستثمرين للمخاطرة، حتى بعد أن أثار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعض المخاوف بشأن محادثات التجارة مع الصين.

وأنهى المؤشر ستوكس 600 الأوروبي جلسة التداول مرتفعا 0.4 بالمئة بعد أن سجل في وقت سابق من الجلسة أعلى مستوى منذ الثامن من أكتوبر.

وشملت المكاسب مختلف البورصات في أوروبا، وقادها المؤشر داكس الألماني المثقل بشركات التصدير بفضل مكاسب لأسهم شركات صناعة السيارات.

وأظهرت بورصة دبلن أداء متفوقا على نظيراتها الأوروبية بصعودها 1.3 بالمئة مع انحسار المخاوف من أن بريطانيا قد تخرج من الاتحاد الأوروبي بدون إتفاق في نهاية الشهر الحالي.

وجاء تفاؤل الأسواق على الرغم من أنباء متباينة من مؤشرات اقتصادية.

وأظهرت بيانات أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في منطقة اليورو تراجع للمرة الأولى في أكثر من خمس سنوات لكن مبيعات التجزئة الألمانية قفزت وظلت البطالة في أكبر اقتصاد في أوروبا عند مستويات قياسية منخفضة.

وتراجعت السوق عن بعض مكاسبها في تعاملات بعد الظهر بعد أن أظهرت بيانات أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة هبط في فبراير إلى أدنى مستوى منذ نوفمبر 2016.

من المقرر نشر الإخطار بالسجل الاتحادي الثلاثاء القادم

الولايات المتحدة تأجيل زيادة في الرسوم الجمركية على بضائع صينية

روبرت لايتهايز

أصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي إخطارا بتأجيل زيادة مقررة في الرسوم الجمركية على بضائع صينية بقيمة 200 مليار دولار.

وقالت متحدثة باسم مكتب الممثل التجاري إن من المقرر أن ينشر الإخطار في السجل الاتحادي يوم الثلاثاء القادم.

وأضافت أن الإخطار يقول إنه "لم يعد من الملائم" زيادة الرسوم الجمركية بالنظر إلى تقدم في المفاوضات منذ ديسمبر 2018.

وزيادة الرسوم الجمركية من 10 بالمئة إلى 25 بالمئة كان من المقرر في البداية أن تسري في أول يناير ، لكن بعد محادثات إيجابية مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، قررت إدارة ترامب تمديد تلك المهلة 90 يوما.

ومشيرا إلى تقدم في المحادثات مع المفاوضين الصينيين، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه سيؤجل مجددا الزيادة في الرسوم الجمركية.

وقال الإخطار إن معدل الرسوم الإضافية الذي بدأ سريانه في سبتمبر 2018 سيبقى عند 10 بالمئة حتى إشعار آخر.

الدولار يرتفع لأعلى مستوى في 10 أسابيع مقابل الين

ارتفع الدولار ، مسجلا أعلى مستوى في عشرة أسابيع مقابل الين، مع سعي المستثمرين لعوائد أعلى في الدولار في ظل صعود أسعار الفائدة على سندات الخزانة الأميركية.

وتمكنت العملة الأميركية من تعويض خسائرها التي منيت بها في وقت سابق بعد أن أظهرت بيانات أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة نما 2.6% على أساس سنوي في الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة مع توقعات خبراء اقتصاد بزيادة نسبتها 2.3%. وانخفض الين 0.5% مقابل الدولار إلى 111.89 ين، مسجلا أدنى مستوى في عشرة أسابيع. ومقابل سلة عملات منافسة، ارتفع الدولار 0.2% إلى 96.3.وانخفض اليورو 0.1% إلى 1.1360 دولار، بينما لم يسجل الجنيه الإسترليني تغيرا يذكر عند 1.3250 دولار.

انتقادات أوروبية لإصلاحات أثينا وديون روما

أعلنت المفوضية الأوروبية أن اليونان لم تحرز تقدما كافيا في الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها العام الماضي للحصول على ربح بقيمة 750 مليون يورو من منطقة اليورو، لكنها قد تستمر في استكمال التغييرات قبل مناقشة وزراء مالية الكتلة للقضية في 11 مارس الجاري. كما أطلقت المفوضية تحذيرا بشأن ديون إيطاليا الآخذة في الزيادة، محذرة الائتلاف الحكومي بثالث اقتصاد بمنطقة اليورو بأن سياسته المتعلقة بالإنفاق تضر النمو الاقتصادي.

وكانت اليونان قد أبرمت صفقة لتخفيف الديون مع الدائنين في منطقة اليورو في يونيو الماضي، وذلك لمواصلة الإصلاحات المختلفة حتى بعد انتهاء برنامج الإنقاذ الثالث في أغسطس، وتقوم المفوضية الأوروبية بمهمة رصد تقدم الإصلاح، وفقا لما ذكرته صحيفة «كاثمريني» اليونانية، وفقا لصحيفة «الشرق الأوسط».

وفي المقابل، ستحصل أثينا على 750 مليون يورو كل ستة أشهر، وهذه الأموال جزء من نحو 4.8 مليار يورو من أرباح السندات اليونانية التي تحتفظ بها منطقة اليورو والتي سيتم تسليمها إلى أثينا بحلول منتصف عام 2022. ويتيح التنازل عن هامش معدل الفائدة المرتفع على جزء من قروض منطقة اليورو.

وقال المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيير موسكوفيتشي: «فيما يتعلق باليونان، فإن تقرير المراقبة يظهر تقدما كبيراً، ولكنه يظهر أيضا أن بعض المجالات تحتاج إلى مزيد من الجهود، وأحث السلطات على إكمالها في الوقت المناسب لمجموعة اليورو القادمة».

يذكر أن هناك 16 إصلاحا مختلفا في مراحل مختلفة من الإنجاز، ولكن أهمها كان مرتبطا بتخليص المتأخرات الحكومية، ومن بينها نشر نظام الرعاية الصحية الأولية ومشتريات الرعاية الصحية المركزية والإطار القانوني لحل القروض المتعثرة.

ومن جهة ثانية، سلطت المفوضية الأوروبية في أحدث تقييم بشأن الاختلالات في إيطاليا والصادر ، الضوء على إيطاليا كواحدة من بين 3 دول إلى جانب اليونان وإسبانيا، تعاني من اختلالات اقتصادية مفرطة. وحذر تقرير للمفوضية من أن التمويل العام في إيطاليا يتفاقم بالتزامن مع دخول البلاد في مرحلة ركود اقتصادي في أواخر عام 2018. وقالت المفوضية إن النظرة المتشائمة تأتي من التدهور المخطط في الموازنة وأجندة الإصلاح المتعثرة على نطاق واسع.

وتشير تقديرات الحكومة الإيطالية إلى أن ديون إيطاليا نسبة للناتج المحلي الإجمالي سوف تبلغ 131.7% خلال عام 2018، كما يتوقع أن تتراجع تلك النسبة إلى 130.7% في العام الحالي، لكن المفوضية ترى أن هذه التكهنات غير واقعية، بحسب التقرير.

وكانت الديون نسبة للناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا صعدت من 102.4 في المائة في عام 2008، لتصل إلى 131.8.% في عام 2014. قبل أن تتراجع قليلاً إلى 131.2% في عام 2017.

قفزة كبيرة بقروض البنوك في مصر.. والمعروض النقدي يتباطأ

كشفت بيانات حديثة، ارتفاع إجمالي أرصدة القروض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة في السوق المصري بخلاف البنك المركزي المصري، خلال شهر ديسمبر الماضي، بنسبة 2.4%، وذلك على أساس شهري.

وأوضح البنك المركزي المصري في تقرير حديث، أن إجمالي أرصدة القروض المقدمة للعملاء من البنوك سجل نحو 1.8 تريليون جنيه بنهاية شهر ديسمبر الماضي، مقابل نحو 1.76 تريليون جنيه خلال شهر نوفمبر 2018، بزيادة تبلغ نحو 43.17 مليار جنيه.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للحكومة خلال شهر ديسمبر الماضي لتسجل نحو 470.59 مليار جنيه، مقابل 542.75 مليار جنيه خلال شهر نوفمبر الماضي.

وسجل إجمالي أرصدة الإقراض للحكومة بالعملة المحلية 227.46 مليار جنيه، وبالعملة الأجنبية 343.13 مليار جنيه.

كما ارتفع إجمالي أرصدة الإقراض الممنوحة لغير الحكومة خلال ديسمبر الماضي لتسجل 1.23 تريليون جنيه، مقابل 1.21 تريليون جنيه خلال نوفمبر.

وبالنسبة للقطاع العائلي، فكانت أرصدة القروض المقدمة له خلال ديسمبر 2018 تبلغ 295.34 مليار جنيه، مقارنة بـ290.34 مليار جنيه.

وبلغت أرصدة القروض للأفراد الطبيعيين خلال آخر شهر بعام 2018 قيمة 289.04 مليار جنيه، مقابل 284.18 مليار جنيه في نوفمبر الماضي.

وكشفت البيانات البنك تباطؤ نمو المعروض النقدي لنسبة 11.9% خلال شهر يناير الماضي.

وأوضح «المركزي المصري» أن المعروض النقدي «إم 2» سجل ارتفاعاً خلال شهر يناير الماضي على أساس شهري، ليبلغ نحو 3.64 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 3.63 تريليون جنيه في شهر ديسمبر من العام الماضي.

وسجل المعروض النقدي «إم 2» نمواً بنسبة 13.4% خلال شهر ديسمبر الماضي، على أساس سنوي، ليبلغ نحو 3.63 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 3.2 تريليون جنيه.

نمو مصانع منطقة اليورو ينكمش في فبراير

أظهر مسح أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في منطقة اليورو انكمش للمرة الأولى في أكثر من خمس سنوات الشهر الماضي، متأثرا بمخاوف الحرب التجارية وتباطؤ النمو العالمي ورحيل بريطانيا الوشيك عن الاتحاد الأوروبي.

وهبط مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات بقطاع الصناعات التحويلية في القراءة النهائية لشهر فبراير للشهر السابع على التوالي، إلى 49.3 من 50.5 في يناير.

وتزيد هذه القراءة قليلا عن القراءة الأولية، لكن هذه هي المرة الأولى منذ يونيو 2013 التي يهبط فيها المؤشر دون مستوى 50 الفاصل بين النمو والانكماش.

الذهب يهبط مسجلاً أكبر خسارة أسبوعية منذ مايو 2017

هبطت أسعار الذهب أكثر من 1 في المئة إلى أدنى مستوى لها منذ يناير مسجلة أكبر خسارة أسبوعية في أكثر من عام ونصف، مع صعود الدولار والأسهم العالمية وهو ما عزز شهية المستثمرين للمخاطرة.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 1.4 بالمئة إلى 1293.75 دولار للأوقية في أواخر جلسة التداول بالسوق الأمريكي بعد أن نزل عن المستوى النفسي المهم 1300 دولار للمرة الأولى منذ الثامن والعشرين من يناير.

وينهي المعدن الأصفر الأسبوع على خسارة بحوالي 2.6 بالمئة هي الأكبر منذ مايو 2017.

وهبط الذهب في العقود الأمريكية 1.3 بالمئة ليبلغ عند التسوية 1299.20 دولار للأوقية.

وعززت بيانات أفضل من المتوقع بشأن الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة عوائد سندات الخزانة الأمريكية وهو ما يجعل الذهب، الذي لا يدر عائدا، أقل جاذبية. وقال تقرير نشرته وزارة التجارة الأمريكية إن أداء أفضل من التوقعات في الربع الأخير دفع الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع 2.9 بالمئة لعام 2018، مقتربا من النمو السنوي المستهدف البالغ ثلاثة بالمئة.